

A

الأمم المتحدة



# الجمعية العامة

Distr.  
GENERAL

A/46/327  
29 July 1991  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

UN JUDGAD

SEP 3 1991

التفويض المشترك

الدورة السادسة والأربعون  
البندان ١٠٧ و ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

وحدة التفويض المشتركة

تقرير متابعة بشأن دائرة الأمم المتحدة  
للخدمات الاستشارية التنظيمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير وحدة التفويض  
المشركة، المعنون "تقرير متابعة بشأن دائرة الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية  
التنظيمية" (JIU/REP/91/4).

A/46/150

\*

.../.

91-24293 ٥١١٢٤ (٩١)

مرفق

JIU/REP/91/4

جنيف ، حزيران/يونيه ١٩٩١

تقرير متابعة بشأن دائرة الأمم المتحدة  
للخدمات الاستشارية التنظيمية

من إعداد

نورمان ويليامز  
وحدة التفتيش المشتركة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	.....	موجز تنفيذي
٣	٨-١	السنوات الاولى -
٥	٢٠-٩	ثانيا - تحويل النُسق التنظيمية وتخفيض عدد الموظفين
٩	٢٦-٢١	ثالثا - تعزيز دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية
١٢	٢٢-٢٧	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

١٦		الاول - القرار ٩٤/٣١ جيم : تنسيق شؤون الادارة والميزانية في الامم المتحدة مع الوكالات المتخصصة والوكالات الدولية للطاقة الذرية
٢٠	.....	الثاني - الفرع عين (رابعا) دائرة التنظيم الاداري
٢٢	.....	الثالث - برنامج عمل دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية لعام ١٩٩١

### موجز تنفيذي

يتناول هذا التقرير بالبحث دائرة الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية التنظيمية ، في ضوء تقرير سابق لوحدة التفتيش المشتركة بشأن الخدمات الإدارية في منظومة الأمم المتحدة ، وفي سياق قرار الجمعية العامة ٩٤/٣١ جيم الذي حدد ولاية واضحة لدائرة التنظيم الإداري فيما يتعلق بالمراقبة الإدارية والتنظيمية في الأمم المتحدة .

ولفترة من الوقت ، لم يكن يسمح للدائرة بأن تؤدي مهامها على النحو السني توخته الجمعية العامة أصلا . ولم تظل كيانا مستقلا . بل بالأحرى أدمجت مع وحدات أخرى ونقلت إلى دوائر أخرى ، لم تكن ذات صلة في بعض الأحيان . كما فقدت الموارد والاحترام ، ونتيجة للممارسات السالفة الذكر ، فقدت الدائرة أيضا الدور القيادي الذي ينبغي أن تمارسه وحدة من هذا النوع في الأمم المتحدة . وإذا أريد للدائرة أن تؤدي دورها الهام ، يجب إجراء عدد من التغييرات . وهذه التغييرات ترد في مجموعة من التوصيات تُطرح في هذا التقرير .

### أولا - السنوات الأولى

١ - في عام ١٩٨١ ، أعدت وحدة التفتيش المشتركة تقريرا عن الخدمات الإدارية في منظومة الأمم المتحدة<sup>(١)</sup> . ويستعرض هذا التقرير ما حدث على مدى العقد الماضي لإحدى تلك الخدمات - دائرة الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية التنظيمية . وبالإضافة إلى أن هذا التقرير يمثل تكملة طبيعية لتقرير سابق ، فقد كان الدافع إليه أيضا هو التوصية ٣١ الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (فريق الثمانية عشر) ، التي تنص على ما يلي : "إن دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية التي أنشئت لتقديم المشورة بشأن تقنيات الإدارة ، وتقييم هياكل الإدارة وأوجه الضعف فيها ، ذات فائدة حدية وينبغي إلغاؤها" (A/41/49 ، الفقرة ٤٤) .

٢ - وقد ذكر كاتبو التقرير السابق ، في فقرته الافتتاحية : "إن منظومة الأمم المتحدة هي جدلا أعقد منظمة في العالم . ولكي تكون فعالة يجب أن تفكر باستمرار فيما يجري عمله والطريقة التي ينفذ بها ، وفيما يمكن تنفيذه بطريقة أفضل" . ولا يزال هذا القول صحيحا وساريا حتى اليوم .

(١) A/36/296 و JIU/REP/81/3

٣ - والمنظمات التطلعية ، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، تستخدم ، في سعيها إلى أن تظل على القمة ، مجموعة متنوعة من الآليات دعماً لمديري البرامج الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الرئيسية عن توجيه إداراتهم بنجاح . ومن الأدوات المؤسسية التي أشبثت جدارتها على مدى الزمن هي الوحدة التنظيمية . فهذه الوحدات ، المستقلة في التفكير والتطلعات والتي ترفع تقاريرها عادة إلى رئيس المنظمة مباشرة ، تُكَلَّف بالعمل كعوامل للتغيير من أجل تحقيق تحسينات في كفاءة العمليات دون المساس بروح الموظفين المعنوية .

٤ - والتقرير المستشهد به أعلاه ، يرى أن معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ولئن كانت قد أنشأت وحدات للخدمات التنظيمية ، فإن من المفارقات أنها تعطي أولوية منخفضة لتحسين الإدارة . ويصدق هذا القول على الأمم المتحدة .

٥ - ففي الأمم المتحدة ، أنشأ الأمين العام في عام ١٩٤٩ وحدة من هذا النوع - دائرة التنظيم الإداري - إثر اقتراح قدمته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أثناء نظرها في تقديرات الميزانية لتلك السنة . وقد مارست هذه الدائرة مهامها في بادئ الأمر كفريق مخصص من الخبراء يسدي المشورة إلى الأمين العام بشأن استخدام الموارد من القوى العاملة ، ويجري دراسات استقصائية ، ودراسات تنظيمية ، وتحليلاً للنظم في الأمانة العامة<sup>(٢)</sup> . وكان على رئيس الدائرة أن يرفع تقاريره ، من خلال وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم ، إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة . وظلت الاستعراضات المتعلقة بالقوى العاملة هي المهمة الرئيسية المنوطة بالوحدة في النصف الأول من السبعينات .

٦ - وفي التقرير المقدم من الأمين العام (A/C.5/31/6) إلى اللجنة الخامسة قال ، استجابة للقلق الذي أعربت عنه اللجنة الخامسة بمدد ما إذا كان يجري استغلال إمكانات دائرة التنظيم الإداري بالكامل وما إذا كان يجري إيلاء اهتمام كاف لتنفيذ توصياتها ، إن معدل تنفيذ توصيات دائرة التنظيم الإداري يتباين تبايناً شاسعاً من مشروع إلى آخر . وأثناء النظر في التقرير ، أعربت كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة ، مرة أخرى ، عن عدم رضائهما عن درجة الاهتمام التي تولي للتوصيات وعن اقتناعهما الوطيد بأنه ينبغي تعزيز دائرة التنظيم الإداري لضمان تزويدها بملاك صغير من الأفراد الذين يكونون على أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في ميدان الإدارة واستكمالها من الأمانة العامة أو من الخارج بخبراء في ميادين خاصة . ومن أجل ضمان وفاء دائرة التنظيم الإداري بالولاية المنوطة بها ، كان هناك

(٢) ST/ADM/SER.A/1336 ، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٦٩ .

(٢)

اعتقاد بأنه يجب ، فضلا عن ذلك ، إتاحة الاستقلال اللازم لها عند ممارسة مهامها وأنه ينبغي أن يوضح بجلاء للموظفين من جميع الرتب بأن جهود التحسين الإداري تحظى بالتأييد التام من جانب الأمين العام .

٧ - وقد أسفر نظر اللجنة الخامسة في هذه التوصيات عن اتخاذ قرار الجمعية العامة (٩٤/٣) جيم ، (المرفق الاول لهذا التقرير) .

٨ - وكان من شأن الأخذ بمهمتين جديدتين في عام ١٩٧٧ : دعم الدليل التنظيمي ووضع برنامج جديد لإدارة النماذج أن أسفر ، فيما يبدو ، عن إيلاء اهتمام ما لدور دائرة التنظيم الإداري بوصفها وحدة تنفيذية ، لا استشارية .

#### ثانيا - تحويل النسق التنظيمية وتخفيض عدد الموظفين

٩ - توجز الوثيقة ST/SGB/Organization, Section P(IV)/Rev.1 ، (المرفق الثاني لهذا التقرير) مهام دائرة التنظيم الإداري . وقد أصدر الأمين العام الوثيقة امتثالا لقرار الجمعية العامة (٩٤/٣) جيم ، وهي تتضمن دورا رئيسيا لدائرة التنظيم الإداري باعتبارها أداة رئيسية في تحسين الإدارة في جميع أرجاء الامانة العامة . إلا أن هذه النشرة تغفل أي إشارة إلى الفقرة (هـ) من القرار (٩٤/٣) جيم الشديدة الأهمية ، والتي توجز إجراءات رفع التقارير التي تقدم بموجبها سنويا إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية معلومات عن أعمال الدائرة . ومما يدعو للدهشة ، أن الأمين العام أوصى ، في نفس السنة (١٩٧٧) التي صدرت فيها مهام الدائرة ، بإدماج دائرة التنظيم الإداري ودائرة المراجعة الداخلية للحسابات ، من أجل إنشاء "دائرة للمراجعة الداخلية للحسابات وتحسين الإدارة" . وفي حين أن هذا الاقتراح قد لا يخلو من المزايا ، فإن الجمعية العامة لم تقبله رغم ذلك ، وقررت الإبقاء على دائرة مستقلة للتنظيم الإداري ، بمعنى أنها أعادت تأكيد اقتناعها بأن تظل دائرة التنظيم الإداري كيانا إداريا مستقلا ، لها اختصاصاتها الواضحة ، وترفع التقارير عن أعمالها إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .

١٠ - ومن الجلي ، أن الأمين العام لا يشاطر الجمعية العامة ، فيما يبدو ، تمورها الأصلي في هذا الصدد ، إذ سعى رسميا ، في مناسبتين لاحقتين ، إلى الانتقاص من دور وأهمية دائرة التنظيم الإداري .

١١ - وفي عام ١٩٨٥ ، أفضح الأمين العام ، في تقرير إلى الجمعية العامة<sup>(٣)</sup> بشأن إعادة التنظيم المقترحة داخل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية عن اعتزامه إدماج دائرة التنظيم الإداري وشعبة التجهيز الإلكتروني للبيانات ونظم المعلومات في شعبة جديدة للخدمات التنظيمية ترفع تقاريرها مباشرة إلى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم . وتتخلص الفكرة في إقامة صلة بدائرة التكنولوجيات الجديدة . وقد أحاطت الجمعية العامة علماً بهذا الاقتراح الذي نُفذ في عام ١٩٨٦ . وأعيدت تسمية دائرة التنظيم الإداري لتصبح "دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية" .

١٢ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، أُعلن في مذكرة داخلية لوكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم عممت على كبار موظفي الإدارة ، عن إنشاء كيان تنظيمي جديد ، هو شعبة الخدمات التنظيمية (التي تجمع بين كل من دائرة التنظيم الإداري وشعبة التجهيز الإلكتروني للبيانات ونظم المعلومات) . إلا أنه لم يتم الإعلان رسمياً عن النسق الجديد لدائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية واختصاصاتها . ونتيجة لهذا الفراغ ، صدر عن الأمانة العامة الإعلان عن هذه التغييرات .

١٣ - ولم يكتب الدوام طويلاً لهذا الاندماج ، الذي نُظر إليه باعتباره ممارسة داخلية في تحسين الإدارة سيكون من أثرها تعزيز أداء المنظمة عموماً . ففي أواخر عام ١٩٨٦ ، أوصى فريق الثمانية عشر الجمعية العامة بإلغاء دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية ، على النحو المستشهد به في الفقرة ١ من هذا التقرير .

١٤ - إلا أن الأمين العام قرر الإبقاء على دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية ، وذكر في تقريره إلى لجنة البرنامج والتنسيق عن تنفيذ توصيات فريق الثمانية عشر أنه نظراً "للضرورة وجود دائرة استشارية داخلية صغيرة لشؤون الإدارة للمساعدة في مهمة تيسير سير العمل في الأمانة العامة وتعزيز كفاءتها ، ستعمل دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية حالياً تحت الإشراف المباشر لوكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم"<sup>(٤)</sup> .

(٣) A/C.5/40/60 ، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ .

(٤) A/42/234 ، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧ .

١٥ - ولم يكد المِداد يجف ، وعلى الرغم من البيانات السابقة التي أدلى بها الأمين العام بشأن "تقصير خطوط الاتصال لضمان توفر أقصى قدر من الكفاءة" ، صدر بيان صحفي إيدانا بإعادة التنظيم الأخيرة في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ، على هذا النحو : "اعتباراً من ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ شرفح الوحدة التي تنتمي إليها دائرة التنظيم الإداري/دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية تقاريرها إلى المراقب المالي" (٥) .

١٦ - بل أجري تغيير تنظيمي آخر بعد ذلك بسنة واحدة . فخلال عملية إعادة التنظيم وتخفيض عدد الوظائف في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ، أنشئت شعبة جديدة لخدمات التقييم والإدارة في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية ؛ وأصبحت دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية جزءاً من هذه الشعبة . ويرفع رئيس دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية تقاريره ، عن طريق مدير الشعبة ، إلى الأمين العام المساعد الذي يرفع تقاريره ، بدوره ، إلى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم .

١٧ - ومن الناحية المؤسسية ، مرت دائرة التنظيم الإداري/دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية بتغييرات كثيرة ، كان يرمي كل منها إلى تحقيق مزيد من الكفاءة في إنجاز الأمور و/أو تقصير خطوط الاتصال . ولم يحدث هذا . والواقع ، أن التغييرات المتعلقة بالهيكل ورفع التقارير في دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية كانت تحدث ، في كثير من الأحيان ، لأسباب أخرى غير "تحقيق مزيد من الكفاءة" على النحو الذي استشهد به المغتث . وهذه الأسباب تولدت ، في جملة أمور ، عن فقد الدائرة لهويتها ومبرر وجودها ، والافتقار إلى ولاية محددة لها ، ثم ، أولاً وقبل كل شيء ، سرعة الدوران على المستوى الإشرافي الذي يتولى رئاسة الدائرة (فعلى سبيل المثال ، أشرف على دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية منذ عام ١٩٨٧ ، لفترات قصيرة على غير العادة ، ٢ برتبة وكيل الأمين العام ، و ٢ برتبة أمين عام مساعد و ٤ برتبة مد - ٢ و ٤ برتبة مد - ١) .

١٨ - وبالاتزان بالهزات المؤسسية التي تعرضت لها دائرة التنظيم الإداري/دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية ، شهدت الدائرة تخفيضات في ملك موظفيها . فعلى مدى العقد الماضي ، فقدت الدائرة ٤ وظائف من الفئة الفنية وعددا مساوياً من الوظائف من فئة الخدمات العامة على النحو المبين أدناه :

<u>الفترة</u>	<u>الفئة الغنية</u>	<u>فئة الخدمات العامة</u>
٨٣-١٩٧٦	١١	٩
٨٥-١٩٨٤	٩	٧
٨٧-١٩٨٦	٨	٧
١٩٨٨ حتى الآن	٧	٥

والوظائف الأربعة التي فقدت من الفئة الغنية هي : ١ مد - ٢ (نقلت إلى مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم ، مباشرة) ؛ و ١ مد - ١ (نقلت بشاغلها إلى شعبة التجهيز الإلكتروني للبيانات ونظم المعلومات) ؛ و ١ ف - ٥ (نقلت إلى مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم ، مباشرة) ؛ و ١ ف - ٣ تم تخفيضها في أعقاب الازمة المالية . وبالإضافة إلى ذلك ، تنازلت دائرة التنظيم الإداري عن وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ مقابل وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ ؛ مما يعني أن التخفيض في الموظفين يقارب ٤٠ في المائة ، معظمه من الرتبة العليا .

١٩ - وكان من شأن هذا التناقص في موارد الدائرة وفي الثقة فيها أن أضر في إنتاجيتها ، ويمكن النظر إلى تومية فريق الثمانية عشر المستشهد بها أعلاه في هذا الضوء . إلا أن الدور الذي يتعين ، بل ويتوجب ، على الدائرة أن تضطلع به من الأهمية بما لا يدع سبيلا حتى إلى التفكير في الفأشها .

٢٠ - وقد أسهمت دائرة التنظيم الإداري/دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية على مدى السنوات مساهمة فعالة في مختلف عمليات التحسين الوظيفي والهيكلية في الامانة العامة . فبالإضافة إلى مجالات التحري المذكور في الفقرة ٥ ، قدمت الدائرة المساعدة إلى الإدارات في تحليل نظم المكاتب ، وتحديد الأولويات البرنامجية ، وتحديد مجالات الازدواج . ولم يجر المفتش استعراضا تفصيليا لآعمال دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية ، ولكنه خرج بانطباع مؤداه أنه يمكن تحسين الأمور على النحو المستطاع دائما على وجه التقريب . إلا أن الشيء الذي يراه أكثر أهمية ، بلا حدود مما إذا كانت دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية تؤدي ، في هذه المرحلة ، عملها أم لا ، بمستوى مقبول من الكفاءة هو مهمة الدائرة . فهذه المهمة ، الواردة في القرار ٩٤/٣١ جيم ، تسمو فوق الصعوبات التي تواجه حاليا أو على الأجل المتوسط . ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يكتسب الآن أهمية أكثر مما كان عليه منذ عقدين ، ويجب متابعتة .



شالسا - تعزيز دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية

٢١ - تقترح الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧<sup>(٦)</sup> بوجه عام الدور الوظيفي التالي لدائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية :

(١) تقديم المساعدة الاستشارية التنظيمية الى المكاتب والإدارات التي تتعامل معها عن طريق إيلاء اهتمام دقيق لتحسين الكفاءة وتقديم المزيد من الاستجابات الفعالة في حينها للمشاكل الإدارية التي تحددها عدة هيئات منها الجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق ووحدة التفتيش المشتركة ومجالس مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين ؛

(ب) تقديم خدمات الدعم الى وكيل الامين العام لشؤون الإدارة والتنظيم فيما يتعلق بإصدار التعليمات الإدارية ، واستكمال الدليل التنظيمي للأمانة العامة ومواصلة إصداره ، وإدارة توريد وتصميم النماذج .

٢٢ - ويمكن تلخيص أنشطة دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية ، التي تحققت حالياً على النحو التالي :

(١) الأنشطة الاستشارية التنظيمية التي تشمل ما يلي :

١١) تحسين وتبسيط الكيانات التنظيمية ؛

١٢) وضع أهداف للأداء ؛

١٣) تبسيط الممارسات والإجراءات الإدارية اليومية .

(ب) مهام المراقبة على النحو التالي :

١١) مراقبة نظام الإصدارات الإدارية (نشرات الامين العام والتعليمات الإدارية والتعميمات الإعلامية) ؛

(٦) A/45/6 ، الفقرتان ٤٢ - ٤٩ (ج) و ٤٢ - ٤٩ (د) .

١٣١ إدارة ومراقبة استخدام النماذج الإدارية الموحدة (النماذج الجديدة والتنقيحات والمستخرجات/والمواد المعاد طبعها) ؛

١٣١ مواصلة إصدار الدليل التنظيمي .

٢٣ - وتكتسب مهام المراقبة المذكورة أعلاه قدرا من الأهمية ، ولكنها ليست ، في رأي المفتش ، مبرراً لوجود دائرة تنظيمية يجب أن تكون متسقة تماما مع النبط الإداري للمنظمة . ويعني القيام بذلك ، استمرار وصول هذه الخدمة التنظيمية الى مختلف الإدارات التي تتعامل معها التي أنشئت من أجل خدمتها . وعليها أن تتعرف بصورة وثيقة على مشاكل هذه الإدارات وأن تكون مؤهلة لكي تقترح على الأقل النهج اللازمة للتوصل الى حل لهذه المشاكل وليس من الضروري أن تأتي النصيحة السليمة في شكل تقرير مكتوب فحسب . فإذا لم تتوافر للدائرة درجة الدراية المطلوبة لحل مشكلة ما ، فإنه يجب عليها أن تكون في وضع يسمح لها باقتراح مصادر لهذه الدراية وأن تكون مرتبطة تماما بأداء مثل هذه الخدمات الاستشارية الخارجية . وفي هذا الصدد ، فوجئ المفتش عندما علم أن دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية لم تكن مرتبطة أو لا تكاد تكون مرتبطة بالدراسات التنظيمية التي كلفت الإدارات بإجرائها . وينبغي أن تكون القاعدة هي أنه كلما صدر تفويض بإجراء مثل هذه الدراسات ، يجب أن تكون دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية ، مرتبطة منذ البداية ، بهذه الدراسات (تحديد الاختصاصات على سبيل المثال) .

٢٤ - وينبغي أن تكون دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية أكثر نشاطا في تحديد المشاكل التنظيمية ، سواء بصورة مستقلة أو بالارتباط مع الإدارات ومع مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين . ويمكن أيضا قيام صلات أوثق مع وحدة التفتيش المشتركة ، بمعنى أنه يمكن لدائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية أن تقوم ، في نطاق الأمم المتحدة ، بمتابعة القضايا المطروحة أو التوصيات الصادرة عن الوحدة . ويجب على دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية أولا وقبل كل شيء ، أن تضع برنامج عمل لغترات السنتين وأن تقدمه الى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لاستعراضه والتعليق عليه قبل إدراجه في الميزانية البرنامجية . ويجوز تعديل برنامج العمل سنويا حسب الظروف . والفكرة من وراء ذلك هي ضرورة قيام دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية بدور في حفز التغيير التنظيمي يكون أكثر نشاطا لا أن تكون إجراءاتها رد فعل أو حتى سلبية .

٢٥ - وُذكر في الفصل السابق أن دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية قد فقدت وظائف من الفئة الفنية و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة . ويمكن استعادة هذه الوظائف الى الحد الممكن . ويجب أن تكون التعيينات في الرتبة العليا . وبغير دعم للملاك الوظيفي ، لن تكون الدائرة قادرة على القيام بالدور الذي توخته لها أصلا الجمعية العامة ، وستجد من العسير المشاركة في الدور الفعال المحدد أعلاه . وعلاوة على ذلك ، يبدو من غير المحتمل الى حد بعيد أن يكون بوسع الإدارة المذكورة ، بأي حال من الأحوال ، إنجاز برنامج العمل الطموح الذي وضعته لنفسها في عام ١٩٩١ (انظر المرفق الثالث) . وإذا ما وُجد أنه ليس من الممكن استعادة ملاك الموظفين الفنيين بالكامل ، فإنه سيتعين حينئذ الاستعانة بأقصى قدر ممكن من الخبرة الداخلية ، سواء بصورة رسمية (الارتباط طول الوقت بإجراء دراسات محددة) أو بصورة غير رسمية عن طريق عقد دورات لحفز الافكار . وأيما كان الإجراء الذي سيتم اتخاذه ، يرى المفتش أن هناك حاجة الى تعيين مهندس صناعي من الدرجة الأولى حاصل على درجة علمية ولديه خبرة عملية في إدارة الاعمال ولديه القدرة على تحليل النظم .

٢٦ - ومن المؤكد أنه على الرغم من أن حل مشاكل محددة في كيانات المنظمة كل على حدة قد يكون أكثر جدوى بالنسبة للدائرة والجهات التي تتعامل معها على السواء ، فإن قاعدة الموارد الضئيلة للدائرة قد لا تسمح كثيرا بالتوسع في استعمال هذا المرفق ، وإن كان المفتش مازال مقتنعا بإمكانية استخدام الموارد الموجودة على وجه أفضل وتركيزها من أجل وضع برنامج مصمم تصميميا جيدا ومعتمد مسبقا . وفي حالة استمرار وجود فجوة في الموارد ، قد يتعين اللجوء الى إجراء دراسات ذات طابع سردي عام . وفيما يلي بعض أمثلة لهذا النوع من الدراسات :

- تقديم المشورة بشأن مسائل تتضمن مبادئ وتقنيات تنظيمية عامة ؛

- وضع معايير للإنتاجية ؛

- تحديد الاحتياجات من الموظفين ؛

- التحليل التنظيمي وأعمال الاستعراض ؛

- ترشيد السياسات والممارسات الإدارية .

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٧ - يجب على كيان كبير ومعقد كالأمم المتحدة القيام بصورة مستمرة بتنقيح عملياتها الإدارية اليومية ليتسنى لها أداء مهامها بفعالية وكفاءة . وإن تدرك الجمعية العامة هذا الأمر تمام الإدراك فإنها وافقت ، استناداً الى توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الدور الذي يضطلع به "جهاز داخلي مركزي مختص يتمتع بالولاية الضرورية والدعم الأقصى من جانب الأمين العام" ، في شكل دائرة للتنظيم الإداري بغية تحسين الإدارة على نحو فعال ومستمر .

٢٨ - وفي معرض معالجة التوصية ٣١ الصادرة عن فريق الثمانية عشر ، التي دعت الى إلغاء دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية ، أكد الأمين العام بوضوح من جديد الدور الهام المطلوب أن تقوم به هذه الدائرة ، حيث أكد أنه "لا يستطيع أن يقترح مثل هذا الإلغاء دون المساس بصورة خطيرة بعمل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية" (٧) ، وأكد كذلك (٨) أن هذه الدائرة قد قامت على وجه الخصوص بأداء وظائف هامة أثناء الفترة قيد الاستعراض ، وهي مستمرة في القيام بذلك . ومع ذلك ، فإنه برغم هذه الإعلانات ، لا يجري الاستفادة من دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية على النحو الذي توخّته الجمعية العامة منذ عقدين . ولكي تفي الدائرة على نحو أفضل بالغرض منها أصلاً ، يجب عليها ، قبل كل شيء ، أن تكون في مركز تنظيمي يسمح لها بممارسة استقلالها في التفكير والعمل . ومن الناحية المثالية ، يعني ذلك ضمناً ، كما هي الحال عليه في معظم المنظمات ، الوصول مباشرة الى رئيس المنظمة ، وهو في هذه الحالة الأمين العام نفسه . ومع ذلك ، فإنه مع التسليم بالطابع المعقد للأمم المتحدة والاعباء الثقيلة جداً الملقة بالفعل على عاتق الرئيس التنفيذي ، فإنه من غير المحتمل أن تكون هذه الصلة التنظيمية قابلة للتطبيق ، ما لم يتعهد الأمين العام شخصياً . ومن ثم فإنه يتعين القيام بشيء أقل من هذه الفكرة المثالية وهو أنه ينبغي أن ترفع دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية تقاريرها مباشرة الى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم .

(٧) A/43/286 و Corr.1 ، الفقرتان ٥٧ و ٥٨ .

(٨) A/45/226 ، الفقرة ١٣٣ .

٢٩ - وفي الوقت الراهن ، تشكل دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية جزءا من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية تحت رئاسة المراقب المالي . وليس لها أي عمل هناك ، كما لم يكن لها أي عمل يرتبط بشعبة التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات . ويجب أن تكون مهمتها أوسع من الحدود الضيقة لوظائف المراقبة في الأمم المتحدة ، ولا ينبغي تطويق حريتها في العمل على تحديد المشاكل الإدارية واستقصائها وحلها . ولذلك ، ينبغي مرة أخرى إعادة إنشاء دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية ككيان مستقل ، وتزويدها بالموظفين المطلوبين ومنحها السلطة لتنفيذ الولاية المنصوص عليها في القرار ٩٤/٣١ جيم . ويجب أن تحظى بالدعم الكامل والصريح من جانب الأمين العام .

٣٠ - ويبدو أن دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية قد فقدت ، لبعض الوقت ، ثقة الجهات التي تتعامل معها ، أي الإدارات والكيانات الأخرى في المنظمة التي يجب عليها تقديم المساعدة إليها لتحقيق النظام في شؤونها . ويبدو أن سمعتها قد ساءت أيضا داخل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية ذاتها . ويرجع ذلك بقدر غير قليل إلى الطريقة التي اتبعت في تحويل هذه الدائرة ومعاملتها كجزء ثانوي تابع للمكاتب الأخرى يظطلع بمسؤوليات متضاربة . ويرجع ذلك أيضا إلى تخفيض ملاك موظفيها في وقت تكررت فيه الدعوة إلى تحسين كفاءتها .

٣١ - وعلى الرغم من أن مديري البرامج في الإدارات يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تسيير مكاتبهم بيسر وكفاءة ، فإن مسؤولية دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية في هذا الشأن مازالت كبيرة بحيث أن مواردها الحالية وتلك التي يمكن توقعها بصورة معقولة عن طريق الزيادة في وقت تشح فيه الموارد ، لا تكاد تكفي للقيام بالكامل بخدمة الجهات المحتمل أن تتعامل معها والتي تشمل اللجان الاقتصادية الإقليمية والأونكتاد ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين . ولذلك فإنه سيتعين على دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية أن تعمل على تقييد عدد الدراسات المحددة لتحسين الإدارة في الإدارات والتحول إلى دراسات ذات طابع سردي متزايد . ومثال ذلك ما يلي :

١ - تبسيط الإجراءات واستحداث طرق أداء المهام على نحو أكثر فعالية من حيث التكاليف .

٢ - وضع معايير لتخصيص العمل .

- ٣ - تحديد أسس السلطة والمسؤولية والقضاء على التداخل والازدواجية .
- ٤ - استخدام الموارد البشرية المتاحة على نحو منطقي وفعال .
- ٣٢ - وفي ضوء ما ورد أعلاه ، قد ترغب الدول الاعضاء ، بعد النظر في هذا التقرير ، في القيام بما يلي :
- ١١' إعادة تأكيد الولاية الممنوحة في القرار ٩٤/٣١ جيم لتعزيز هذه الدائرة حسب الضرورة لضمان وجود دائرة للخدمات الاستشارية التنظيمية تكون أكثر نشاطا واستقلالية . (التوصية الاولى)
- ١٢' الإذن بإعادة إنشاء و/أو إعادة توزيع ٤ وظائف من الفئة الفنية من الرتبة العليا . (التوصية الثانية)
- ٣٣ - وينبغي للأمين العام ، من جانبه ، القيام بما يلي :
- ١١' أن يكفل قيام دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية بإعداد برنامج عمل لغترات السنتين لكي يقدمه وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم الى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أجل استعراضه والتعليق عليه قبل إدراجه في الميزانية البرنامجية لغترة السنتين . (التوصية الثالثة)
- ١٢' تقديم تقرير كل سنتين الى الجمعية العامة عن عمل دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية . وينبغي أن يكون التقرير تحليليا ومعنيا بالنتائج . (التوصية الرابعة)
- ١٣' أن يضمن زيادة توثيق تفاعل دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية مع دوائر الخدمات الاستشارية التنظيمية في المنظومة وكذلك مع وحدة التفتيش المشتركة ومراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين . (التوصية الخامسة)

١٤١ أن يضمن ارتباط دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية ارتباطاً وثيقاً مع جميع دوائر الخدمات الاستشارية التي تشارك في الانطلاق بأعمال الاستعراض الإداري . (التوصية السادسة)

١٥١ أن يضمن قيام دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية بتقديم تقاريرها مباشرة إلى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم . (التوصية السابعة)

المرفق الاول

القرار ٩٤/٣١ جيم

تنسيق شؤون الادارة والميزانية في الامم المتحدة مع  
الوكالات المتخصصة والوكالات الدولية للطاقة الذرية

"إن الجمعية العامة ،

إذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام (٥٢) عن استعراض  
ما اتخذ من تدابير بشأن توصيات دائرة التنظيم الإداري ، وبتقرير اللجنة  
الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (٥٣) المتصل بالموضوع ،

واقترانها منها بأن وجود برنامج للتحسين الإداري الفعال والمستمر هو  
أمر أساسي لسير عمل المنظمة على نحو كفاء واقتصادي ، وبأن ذلك بدوره يتطلب  
أجهزة مركزية داخلية مختصة تتمتع بالملاحيات اللازمة وبأقصى دعم من الأمين  
العام ،

وإذ تحيط علما برأي الأمين العام ، القائل بأنه برغم تحقيق "درجة  
مقبولة من النجاح" (٥٤) في تنفيذ التوصيات التي سبق أن أصدرتها دائرة  
التنظيم الإداري ، فإنه يلزم اتخاذ مزيد من التدابير في الأمانة العامة  
بأسرها لتأمين الحصول على نتائج أفضل من الجهود المبذولة للتحسين الإداري ،

(٥٢) A/C.5/31/6 .

(٥٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية  
والثلاثون ، الملحق رقم ٨ (A/31/8 و Add.1-26) ، الوثيقة A/31/8/Add.5 .

(٥٤) A/C.5/31/6 ، الفقرة ٦٤ .



وإذ تحيط أيضا علما بالبيان الذي أدلى به في هذا الشأن وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم أمام اللجنة الخامسة ، وبوجه خاص الفقرة ١٧ من المحضر الموجز المتضمن ذلك البيان (٥٥) ،

وإذ توافق على ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات من ١٢ الى ١٩ من تقرير اللجنة ، وخاصة الملاحظات الواردة في الفقرة ١٤ ،

١ - ترجو من الأمين العام :

(أ) أن ينفذ على وجه الاستعجال التدابير المذكورة في الفقرة ٦٧ من تقريره (٥٢) ،

(ب) أن يعزز دور دائرة التنظيم الإداري ووظائفها الحالية عن طريق ما يلي :

١١' الإذن للدائرة بتعيين المشاغل الإدارية أو السجلات التي تحتاج إلى تحسين إداري ، ودراسة هذه المشاغل والمجالات ورفع تقارير عنها مع تقديم توصيات محددة بشأن التدابير المطلوبة ؛

١٢' استعراض التقارير والتوصيات لدى ورودها ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين قيام المكاتب والإدارات المعنية بالتنفيذ العاجل والفعال لما يقره من هذه التوصيات ؛

١٣' تخويل الدائرة سلطة مراقبة تنفيذ التوصيات التي يقرها ، والمساعدة كلما اقتضى الأمر ، في تنفيذ هذه التوصيات ؛

(٥٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، اللجنة الخامسة ، الجلسة الرابعة والعشرون ، والمرجع نفسه ، اللجنة الخامسة ، ملزمة الدورة ، التصويب .

١٤١ دعوة المكاتب أو الإدارات المسؤولة إلى القيام مرة كل ستة أشهر ، برفع تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ ما أقر من توصيات وعمما ووجه في هذه العملية من مشاكل وصعوبات ؛

(ج) أن يعلم جميع موظفي الأمانة العامة بدور دائرة التنظيم الإداري واختصاصاتها المعدلة ، وبأنه يولي الدائرة أقوى دعمه ، وأن يدعوهم إلى أن يقدموا لها كامل التعاون والمساعدة ؛

(د) أن يولي اهتماما خاصا لمسألة تزويد دائرة التنظيم الإداري بالموظفين لتأمين أن تكون الدائرة مزودة دائما بموظفين يتمتعون بأعلى درجة من الكفاءة التقنية ؛

(هـ) أن يقدم سنويا للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقريرا موجزا عن مشاريع التحسين الإداري وغير ذلك من الخدمات الاستشارية المقدمة من دائرة التنظيم الإداري في أثناء الأشهر عشر شهرا المنصرمة ؛ وينبغي أن تشمل هذه التقارير ما يلي أيضا :

١١١ قائمة كاملة بجميع التقارير والتوصيات المقدمة من دائرة التنظيم الإداري أثناء السنة ، مع بيان التوصيات التي لم يقرها الأمين العام أو الأجزاء التي لم يقرها منها ؛

١٣١ موجز للتقارير المرحلية المقدمة خلال العام المنصرم وفقا للفقرة الفرعية (ب) ١٤١ أعلاه ، مشفوعا بتقييم الأمين العام للفوائد المستمدة حتى هذا التاريخ ، أو المتوقع أن تستمد في المستقبل من تنفيذ ما أقر من توصيات تناولتها هذه التقارير ؛

(و) أن يكفل أن تعكس تقديرات الميزانية البرنامجية ، ابتداء من تقديرات فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، جميع الفوائد المستمدة من جهود التحسين الإداري المشار إليها في الفقرة الفرعية (هـ) ١٣١ أعلاه ؛

(ز) أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين عما يتحقق من نتائج بفضل تطبيق التدابير المذكورة في الفقرة ٦ من تقريره (٥٢) والإجراءات المبينة في القرار الحالي ؛

٢ - ترجى من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية :

(أ) أن تسترعى انتباه الجمعية العامة إلى كل حالة أو مشكلة تشيرها التقارير السنوية المذكورة في الفقرة ١ (هـ) أعلاه ، وتتطلب اهتمام الجمعية العامة بها ؛

(ب) أن تقدم آراءها وتوصياتها بشأن تقرير الأمين العام المطلوب في الفقرة ١ (ز) أعلاه ؛

٣ - تقرر أن تستعرض ، في دورتها الثالثة والثلاثين ، مسألة الرقابة الإدارية والتنظيمية في الأمم المتحدة ، على أساس تقرير الأمين العام المطلوب في الفقرة ١ (ز) أعلاه والآراء والتوصيات المقدمة بشأنه من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .

الجلسة العامة ٩٨  
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦"

## المرفق الثاني

### الفرع عين (رابعا)

### دائرة التنظيم الاداري

#### المهام

تعمل بوصفها دائرة استشارية في مجال الادارة الداخلية في الامانة العامة ، وبهذه الصفة تقوم بما يلي :

تحديد مشاكل الادارة أو المجالات التي يقتضي تحسين ادارتها وإجسراء الدراسات وتقديم التقارير المتعلقة بها الى وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم والمسؤولين المعنيين الاخرين ، مشفوعة بتوصيات محددة بشأن الاجراءات المطلوبة ؛

إجراء دراسات استقصائية أو دراسات ادارية بناء على طلب الامين العام أو رؤساء الادارات والمكاتب وتقديم تقارير بالنتائج الى المسؤولين المعنيين ، وكذلك الى وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم للإحاطة علما بها ؛

تقديم المساعدة والمشورة ، في حالة طلبها ، الى الادارات والمكاتب لمساعدتها في الجهود التي تبذلها لتحسين الادارة ، بالاشتراك في الافارقة العاملة وفرق العمل ، وما شابه ذلك ، التي تدعوها الادارات والمكاتب الى الاجتماع ؛

إسداء المشورة وإبداء الملاحظات بشأن المسائل المتعلقة بمبادئ وتقنيات الادارة التي يحيلها إليها وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم أو رؤساء الادارات أو المكاتب ؛

الإشراف على اجراء دراسات لانتاجية في وحدات محددة ولغيات أعمال

محددة ؛

القيام بالمرصد ، وكلما لزم الامر ، تقديم المساعدة في تنفيذ التوصيات التي يقرها وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم ؛

تقديم المساعدة ، حسب الاقتضاء ، الى شعبة الميزانية في كغالة ان تعكس تقديرات الميزانية البرنامجية الفوائد المستمدة من تنفيذ جميع ما أقر من توصيات دائرة التنظيم الاداري ؛

تجميع "الدليل التنظيمي للأمانة العامة" ومواصلة إصداره والإذن بإجراء تعديلات عليه ؛

استعراض جميع نشرات السياسة العامة ، والتعليمات الادارية ، والادلة والتعميمات الإعلامية والإذن بنشرها وتوزيعها ؛

تنظيم استخدام النماذج الادارية الموحدة ومراقبتها ؛

الإضطلاع بما قد يعهد به وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم الى الدائرة من مهام خاصة فيما يتعلق بالوظائف المذكورة اعلاه .

ST/SGB/Organization

Section P (IV)/Rev.1

المرفق الثالث

برنامج عمل دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية  
لعام ١٩٩١

النشاط/المشروع	الجهة المستفيدة	الخدمات الاستشارية التنظيمية	الجدول الزمني	الحالة
أولا - الاعمال قيد التنفيذ				
(١) الدراسات التنظيمية/الادارية				
١ - استعراض تنظيم وعمليات شعبية النشر ادارة شؤون المؤتمرات - المرحلة الثانية	ادارة شؤون المؤتمرات	أوليفيرو	أيار/مايو - حزيران/يونيه	انجزت المرحلة الاولى f وم المقرر استعراض التوزيع
٢ - استعراض أنشطة الإعلام فسي في الامانة العامة	ادارة شؤون الإعلام	مدرشاهي/ خضر	نيسان/ابريل - تشرين الاول/اكتوبر	
٣ - استعراض مراكز الإعلام	ادارة شؤون الإعلام	مدرشاهي	مفتوح	
٤ - استعراض نظم واجراءات وحدة التأمين	كلاين	آذار/مارس - مفتوح	بدأ العمل في تحسين نموذج التأمين الصحي لما بعد الخدمة	
٥ - تقرير الامين العام بشأن الجوانب الادارية والهيكلية والجوانب الاخرى لتحسين كفاءة المنظمة	وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم	كلي/ أوليفيرو		
٦ - الاستعراض الاداري لموظفي مكتب المستشار القانوني	مكتب تنظيم الموارد البشرية	أوليفيرو	نيسان/ابريل - أيار/مايو	ابتداء من ١٥ نيسان/ابريل
٧ - مشروع قياس عبء العمل	المراقب المالي	كلاين	آذار/مارس - تموز/يوليه	
٨ - الاستعراض التنظيمي لادارة الشؤون الادارية والتنظيمية	ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية	مدرشاهي/ خضر	كانون الثاني/ يناير - أيار/مايو	
٩ - الاستعراض التنظيمي لمكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الامانة العامة	مكتب وكيل الامين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الامانة العامة	كلي	مفتوح	

المرفق الثالث (تابع)

النشاط/المشروع	الجهة المستفيدة	موظفو دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية	الجدول الزمني	الحالة
(ب) المشورة الادارية/الخاصة				
١ - المشورة الادارية بشأن اصلاح تقرير تقييم الاداء	مكتب تنظيم الموارد البشرية	كلي	يتوقف على الاجتماعات	مستمرة
٢ - دعم الامانة العامة للجنة استعراض حوافز الموظفين	وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم	اوليفيرو/ كلاين		مستمرة
٣ - الدراسة الاستقصائية لاماكن العمل - الفريق العامل	وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم	اوليفيرو	يحدد فيما بعد	
٤ - فرقة عمل الشبكة المحلية	وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم	اوليفيرو	مفتوح	مستمر
٥ - تكاليف دعم الوكالات	المراقب المالي	اوليفيرو	نيسان/ابريل	
ثانيا - المشاريع وخدمات المتابعة التي يمكن اضافتها في عام ١٩٩١				
١ - الدراسة التنظيمية لتوحيد هيكل الاسم المتحدة للمخدرات ولتعويض مكتب الأمم المتحدة في فيينا				
٢ - متابعة دراسة اللغات في اللجنة الاقتصادية لافريقيا				
٣ - دراسة متابعة بشأن مكتب مغوف الاسم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين				
٤ - استعراض الاحتياجات من الموظفين في وحدة التفتيش المشتركة				
٥ - الاستعراض التنظيمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				

## المرفق الثالث (تابع)

التعليقات	موظفو دائرة الخدمات الاستشارية التنظيمية	الجهة المستفيدة	النشاط/المشروع
			أولا - المهام المستمرة ١ - الدليل التنظيمي
		وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم إدارات ومكاتب الأمانة العامة	
		الأمين العام والمكتب التنفيذي للأمين العام - مشروع مقدم في عام ١٩٨٧ . المدير العام/مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي - بانتظار مشروع جديد . مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة - بانتظار طلب الاستعراض التنظيمي . مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار - المبادئ التوجيهية لإعداد نشرة الأمين العام المرسله الى مكتب شؤون المحيطات وقانون البحار . ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن - بانتظار الموافقة من مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم . ادارة شؤون المؤتمرات - بانتظار التعليقات والمشروع الجديد بشأن شعبة النشر من ادارة شؤون المؤتمرات . ادارة التعاون التقني لأمراض التنمية - تم وضع المشروع في صورته النهائية . و تحتاج نقطة واحدة للإيضاح . مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية - ورد المشروع . مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأمراض التنمية - تم طلب المشروع . اللجنة الاقتصادية لأفريقيا - بانتظار الموافقة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المشروع النهائي . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - بانتظار الموافقة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على المشروع النهائي . اللجنة الاقتصادية لأوروبا - تم طلب المشروع . اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - أرسل المشروع الى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - أرسل المشروع الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، معلق بسبب الازمة .	كلي كلاين أوليغيرو كلي كلاين أوليغيرو

(يتبع)

٠٠/٠٠

(٩١)٥١١٣٤



المرفق الثالث (تابع)

التعليقات	التنظيمية	الجهة المستفيدة	النشاط/المشروع
	موظفو دائيرة الخدمات الاستشارية		
	الاونكتاد - معلق (٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة - أرسل المشروع الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتعليق عليه . مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - ورد المشروع . مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة فسي حالات الكوارث - أرسل الى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث للموافقة عليه . مكتب مفاوضات الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين - ورد المشروع ولكنه غير كامل . مجلس الأغذية العالمي - تم طلب المشروع . ادارة الشؤون الادارية والتنظيمية : - مكتب الخدمات العامة - ورد المشروع . - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية - ورد المشروع ؛ ويجري تنقيحه . - مكتب تنظيم الموارد البشرية - بانتظار الموافقة من الامين العام المساعد على المشروع النهائي . - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات - ورد المشروع . ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية - بانتظار مشروع جديد . مكتب الأمم المتحدة في جنيف - تم طلب مشروع جديد . مكتب الأمم المتحدة في فيينا - جرى الاتصال بمكتب فيوكونيللي عن طريق مكتب الاتصال . وسيكون الهيكل الجديد جاهزا في حزيران/يونيه . ١٩٩١	خضر مدرشاهي كلاين	٢ - اصدارات ادارية وكيل الامين العام لشؤون الادارة نولان والتنظيم ادارات ومكاتب الامانة العامة ٢ - ادارة النماذج كيلغويل
ST/SGB:			
ST/AI:			
ST/IC:			
_____ : النماذج المعاد طباعتها : _____ : التنقيحات : _____ : النماذج الجديدة :			